**الفَصْلُ الأوّل**

**مُقارَباتٌ نَظَرِيَّةٌ حَولَ مَفهُومِ الاستِقرَارِ الأمنِيّ**

**أولاً: مفهوم الاستقرار الأمنيّ.**

الدّول ذات السيادة، التي تعتقد إنَّ سبيل استقرارها واستمرار سيطرتها وهيمنتها على مجتمعاتها، هو بالمزيد من الاجراءات والأنظمة التي تكبل المواطنين وتمنعهم من حرية الحركة وتحول دون ممارسة الكثير من حقوقهم ومكتسباتهم المُدنيّة تحفظ كياناتهم، لذلك فإنَّ حكّامها جميعاً يتعاملون مع مفهوم الاستقرار السِّياسيّ والاجتماعيّ بوصفه صنوّ الأمن، وتوأم تقييد الحريّات، وملازماً للكثير من الاجراءات المقيدة للحريّات، والمانعة من ممارسة الحقوق. وعلى ضوء هذا الفهم للاستقرار وطريق الوصول إليه، فإنَّ هذه النّخب مع أي مشكلة تتعرّض إليها أو أزمة تصيبها، لا تفكر في أسبابها الحقيقيّة وموجباتها العميقة، وإنَّما تعمل على زيادة الإحتياطات والإحترازات الأمنيّة، وكأنَّ غياب الاستقرار أو تعرضه لبعض الهزات، هو من جرّاء تراخي الأمن، وهكذا فإنَّ هذه الرؤية تتعاطى مع مسألة الاستقرار ليس بوصفه محصّلة نهائيّة للعديد من الشروط الاجتماعيّة، والسِّياسيّة، والاقتصاديّة، والأمنيّة، وإنّما بوصفه نتاج القوة الماديّة وممارستها تجاه الفئات، أو النخب الاجتماعيّة الأخرى..

ويتمثّل مفهوم الأمن بالطمأنينة النفسيّة وهي الحالة التي يكون فيها اشباع الحاجات مضموناً وغير معرّض للخطر.

وتعدُّ هذه الحاجة من أهمّ الحاجات النفسيّة وترتبط إرتباطاً وثيقاً بغريزة المحافظة على البقاء. ويقول عالم النفس ماسلو (Maslow) إنَّ هناك خمس حاجات مرتّبة حسب أسبقيّتها وإلحاحها:

1. الحاجات الفزيولوجيّة.
2. حاجات الأمن.
3. حاجات الحبّ والإنتماء.
4. حاجات تقدير الّذات.
5. حاجات تحقيق الذّات.

إنَّ الفرد الّذي يعاني من عدم الشعور بالأمن، يحاول أنْ يُحمِّلَ الآخرين مسؤوليّة ذلك منكراً الواقع، وجاعلاً له نظاماً. ومعنى بأسلوبه الخاصّ، يُمكِّنه من السيطرة عليه. لقد اتّفق بورتر (Porter) مع ماسلو (Maslow) في أثر الحاجات وأهمِّيَّتها للإنسان، إلاّ أنَّه اختلف في ترتيبها، حيث وضع حاجة الأمن كحاجة أولى معتبراً أّنَّها تشتمل على أمورٍ عدّة، منها: العدالة، والتقييم الموضوعيّ، والدّخل المادّي المناسب، والتقاعد. إنَّ إشباع الحاجات الفسيولوجيّة الأساسيّة حين تُشبع إشباعاً كافياً تظهر الحاجة للأمن، وتتضمّن شعور الفرد بالطمأنينة والاستقرار والنِّظام والتحرر من الخوف والقلق، كما إنَّ الشعور بالأمن شرط ضروري من شروط الصّحّة النّفسيّة، لذلك يسعى الأفراد لإحاطة أنفسهم ببيئةٍ اجتماعيّةٍ منظّمةٍ تشيع الاستقرار والاطمئنان والأمن.

إنَّ عدم تحقيق إشباع الحاجة للأمن سينعكس سلبيّاً على إشباع الحاجات في المستويات، فالحاجة إلى تحقيق الذّات مثلاً مشروطة باشباع الرَّغبات والحاجات التي تسبقها، ونؤكّد مع ماسلو على أنَّ الأفراد الذين يفشلون في إشباع الحاجة إلى الأمن سيفشلون بالنتيجة في تحقيق ذاتهم، وتتَّجه شخصيّتهم إلى الخوف من الآخرين واستخدام العنف لإيذاء الغير ومحاولة السيطرة عليهم.

وبذلك يمكن تعريف الأمن السِّياحيّ بأنَّه: "مجموعةٌ من المفاهيم التربويّة، والعقابيّة، والإجرائيّة، التي تحقق ظروفاً جاذبة لتنقّل الناس، بقطع النّظر عن أهدافهم، ومدّة إقامتهم، وديانتهم بطمأنينة ويسر".

أو أنَّه: "الحمايةُ القانونيّةُ التي تتكفّل بها الدَّولة لزوّار البلد المضيّف وهذه الحماية تشمل الأشخاص والأموال، وعليه فإنَّ كلَّ بلد يستقبل السيّاح مُلزمٌ بحمايتهم من الإعتداءات والممارسات التي تبدأ منذ عبور السّائح حدود البلد المضيّف".

إنَّ عمليّة وضع التّشريعات القانونيّة والاجراءات، الّتي تنصُّ على ردع الجُناة والإرهابييّن وزجر غيرهم حتى لا يُقدموا على ما فعله أُولئك الجناة، فقد قامت هذه المنظّمات الدّوليّة والمهتمّة بشؤون السِّياحَة ببذل الجهود الكبيرة عن طريق إقامة الندوات والمؤتمرات والاجتماعات المستمرّة على جميع الأصعدة لتوفير الأمن ومكافحة الجرائم السِّياحيّة وتقليل آثارها السلبيّة على مجريات الأمور في الدّول.

إنَّ الاستقرار بحد ذاته قد يكون سياسيّاً، أو اقتصاديّاً، أو سيكلوجيّاً، فأمّا الأوّلُ، يمثّله القانون، والثانيُ، تتمثل به التنمية، والثالثُ، يتجسّد في مفهوم الأمنِ، إلاّ أنَّ الاستقرار السِّياسيّ (القانونيّ) يمثّل عُنُقَ الزَّجاجة؛ لأنَّه لا يمكن أنْ تنفتح أبواب الاستثمار في ظلِّ ظرفٍ يتَّصفُ بالإنقلابات السِّياسيّة والتّوتّرات الداخليّة، لكن الدَّولة المتمتِّعة والمتميِّزة بالهدوء السِّياسيّ فإنَّها تمثِّل مرتَعاً للإستثمار في كلِّ المجالات الاقتصاديّة بصفة عامّة، والسِّياحَة بصفة خاصًة.

يقول مستشار الأمن القوميّ الأمريكيّ (زينبغو بريجنسكي): "إنَّ ضحايا الإرهاب خلال القرن العشرين، لا في الحروب التي شهدها القرن فحسب، بل من خلال الصراعات الأيديولوجيّة، وما يسمّى بالحرب الباردة التي كانت تدور بين معسكري الشرق والغرب، إنَّ القرن العشرين هو الأكثر دمويّة وسواداً في التاريخ الإنساني". ويؤكّد ذلك القول الدكتور إبراهيم الجعفريّ (رئيس الوزراء السابق) وهو يصف الإرهاب: "ولم يكن القرن العشرين بما اكتنفه من حروب عدّة، كانت الحربان العالميّتين الأولى (1914م)، والثانية (1939م) هي الأكثر ضرراً، التي راح ضحيّتها ما مجموعه (70) مليون بريء بعيداً عن هذه الظّاهرة الشاذّة".

فالاستقرار السِّياسيّ في جوهره ومضمونه، ليس وليد القوّة العسكريّة والأمنيّة، مع ضرورة ذلك في عمليّة الأمن والاستقرار، إنَّما هو وليد تدابير سياسيّة، واجتماعيّة، واقتصاديّة، وثقافيّة، تجعل من كلِّ قوى المجتمع، وفئاته عيناً ساهرة على الأمن، ورافداً أساسيّاً من روافد الاستقرار. وتخطئ الدّول وترتكب حماقة تاريخيّة بحقِّ نفسها وشعبها، حينما تتعامل مع مفهوم الاستقرار السِّياسيّ بوصفه المزيد من تكديس الأسلحة، أو بناء الأجهزة الأمنيّة، فالاستقرار الحقيقيّ يتطلّب خطوات سياسيّة حقيقيّة تعمّق من خيار الثِّقة المتبادلة بين السّلطة والمجتمع، وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتّسيير..   
 ولذلك نجد أنَّ الدّول المتقدّمة عسكريّاً وأمنيّاً والمتخلِّفة سياسيّاً، هي التي يهتزُّ فيها الاستقرار السِّياسيّ لأبسط الأسباب والعوامل، أمّا الدّول التي تعيش حياة سياسيّة فعّالة، وتشترك قوى المجتمع في الحقل العامّ وفق أسس ومبادئ واضحة، هي الدّول المستقرّة والمتماسكة، التي تتمكّن من مواجهة كلِّ مؤامرات الأعداء ومخطَّطاتهم..